

Distr.: General
18 September 2014
Arabic
Original: English/French/Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٩٢ من القائمة الأولية*
التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية
واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة	الفصل
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	كندا
٣	فرنسا
٥	جمهورية كوريا
٦	إسبانيا
٧	السويد

* A/69/150.

** المعلومات المقدمة في هذا التقرير وردت بعد صدور التقرير الرئيسي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290914 290914 14-61130 (A)



ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تود كندا إطلاع الأمين العام على الآراء التالية مع مراعاة ما ورد في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، لعام ٢٠١٣ (A/68/98). لقد حسّن الفضاء الإلكتروني، بوصفه محركاً للنمو الاقتصادي، والابتكار، والتنمية الاجتماعية، التفاعل الاجتماعي وأحدث تغييرات في الأوساط الصناعية والحكومية. كما وُلد في المجتمع أخطاراً وتحديات (من قبيل التسلط عبر الإنترنت، وجرائم الفضاء الإلكتروني، واستخدام شبكة الإنترنت لأغراض إرهابية).

وكان من دواعي سرور كندا أن تقرير فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٣ تضمن تأكيداً واضحاً من جانب الدول لانطباق القانون الدولي في الفضاء الحاسوبي بوصف ذلك القانون حجر الزاوية في القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدول المتسم بالمسؤولية.

وكندا حريصة جداً على أن تكون شبكة الإنترنت مفتوحة وحرّة، ليس فقط من أجل رخائها الاقتصادي، وإنما أيضاً دعماً لقيمها ومصالحها وحمايةً لأمن مواطنيها.

وتشمل الجهود التي تبذلها كندا على الصعيد الوطني تنفيذ استراتيجيتها وخطة عملها المتعلقةين بأمن الفضاء الإلكتروني، واللتين تساعدان على تأمين حماية النظم الإلكترونية في البلد وحماية الكنديين خلال اتصالاتهم بشبكة الإنترنت، من خلال التعاون النشط مع قطاعات البنية التحتية الرئيسية (كقطاعات المال والنقل والطاقة).

وقد طوّرت كندا إطار إدارتها لحوادث الفضاء الإلكتروني من أجل توحيد وتنسيق أنشطتها الوطنية في مجال التصدي لما يمكن أن يطرأ من أخطار وحوادث في الفضاء الإلكتروني.

وهي تتعاون عن كثب مع شركائها من القطاع الخاص وفي إطار متعدد الأطراف لتعزيز أمن المعلومات على الشبكات التي يعتمد عليها أمنها ورخاؤها الاقتصادي.

وعلى الصعيد الدولي، تعهدت كندا بدفع مبلغ يزيد على ٣,٦ مليون دولار عن طريق منظمة الدول الأمريكية (في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٦) لبناء قدرات بلدانها الأعضاء في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك عن طريق إنشاء أفرقة للاستجابة للحوادث الأمنية الحاسوبية.

وشاركت كندا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في صياغة مجموعة من تدابير بناء الثقة والأمن الرامية إلى الحد من مخاطر النزاعات الناشئة عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفضاء الإلكتروني.

وهي تعمل في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل تحقيق الاستقرار في الفضاء الإلكتروني عن طريق تدابير بناء الثقة والشفافية.

وتتعاون كندا مع الولايات المتحدة في إطار خطة العمل المشتركة بين البلدين في مجال الفضاء الإلكتروني من أجل تعزيز المرونة في الهياكل الأساسية الإلكترونية الكندية وتحسين إدارتها، وتبادل المعلومات على الصعيدين التشغيلي والاستراتيجي.

وفي إطار مجموعة السبعة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الدول الأمريكية، تشارك كندا في مبادرات مكافحة جرائم الفضاء الإلكتروني. وهي عضو في التحالف العالمي ضد الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وشاركت في فريق الخبراء الحكوميين في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

وتوصي كندا جميع الدول الأعضاء الراغبة في تعزيز أمن فضائها الإلكتروني ومنع حدوث جرائم فيه بالرجوع إلى اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجرائم الإلكترونية.

وتعتقد كندا أن معالجة مسألة أمن المعلومات تقتضي في نفس الوقت الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية. إذ يجب أن تُحترم على شبكة الإنترنت نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس خارجها، بما فيها حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع واحترام الحياة الخاصة.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للرد المقدم من كندا في الموقع

<http://www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity/>

فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]

[١٥ ايلول/سبتمبر ٢٠١٤]

تود فرنسا أن تذكّر أولاً بأنها لا تستخدم مصطلح "أمن المعلومات" وتفضل استخدام مصطلح "أمن نظم المعلومات" أو "أمن الفضاء الإلكتروني". وفرنسا بوصفها من مناصري حرية التعبير على شبكة الإنترنت النشطين (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٠، الذي اعتمد في ٢٠١٢)، ترى أن المعلومات لا يمكن أن تكون في حد ذاتها مصدرا

من مصادر الضعف يتطلب حماية، باستثناء الحالات التي حددها القانون، بطريقة شفافة ومتناسبة ووفقاً لأحكام المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إن مجتمعنا يعتمد بصورة متزايدة على نظم وشبكات المعلومات، وخاصة الإنترنت. ولذلك فإن النجاح في الهجوم على نظام معلومات بالغ الأهمية يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الصعيدين الإنساني والاقتصادي. ولهذا السبب، وضعت فرنسا في عام ٢٠١١ استراتيجية لحماية نظم المعلومات وكفالة أمنها، وجعلت بذلك أمن الفضاء الإلكتروني مسألة ذات أولوية حقيقية على الصعيد الوطني. وقد عمّق الكتاب الأبيض عن الدفاع والأمن الوطني لعام ٢٠١٣ التصور الوطني لتلك المخاطر بتحديد خطرين كبيرين يهددان البلد، هما الجوسسة الإلكترونية، والتخريب الإلكتروني للهياكل الأساسية الحساسة.

والوكالة الفرنسية لأمن الشبكات والمعلومات التي أنشئت في عام ٢٠٠٩ بهدف التصدي لتلك التحديات تعزز منذ ذلك الوقت مواردها وسلطانها باستمرار. وهي الآن مسؤولة، نيابة عن رئيس الوزراء، عن جميع مهام الوقاية والعلاج المتعلقة بالأمن الإلكتروني للهياكل الحساسة في فرنسا بما في ذلك الهياكل الأساسية الحكومية. وبذلت وزارة الدفاع المسؤولة عن ضمان أمن الشبكات الخاصة بها أيضاً جهوداً في هذا المجال، مثلما يتضح من نشرها لورقة استراتيجية طموحة في شباط/فبراير ٢٠١٤، هي ميثاق الدفاع عن الفضاء الإلكتروني.

وفي الوقت نفسه، تشارك فرنسا وتتعاون بنشاط في تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني الدولي، وهو أمن تكون الجهود الوطنية بدونه محدودة. وفرنسا مهتمة بشكل خاص منذ اجتماع مجموعة الثمانية في دوفيل عام ٢٠١١ بتعزيز التنظيم الدولي للفضاء الإلكتروني. وتحقيقاً لذلك، تشارك فرنسا بنشاط في أعمال فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لوضع إطار معياري دولي قائم على القانون الدولي الساري، وعلى تدابير بناء الثقة، ومعايير السلوك المحددة لأنشطة الفضاء الإلكتروني. وأخيراً، تبذل فرنسا جهوداً كبيرة لتحقيق الهدف المتمثل في بناء القدرات في مجال الفضاء الإلكتروني الدولي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف (من خلال الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي).

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للرد الوارد من فرنسا في الموقع

www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

يتيح الفضاء الإلكتروني فرصاً غير محدودة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق المزيد من الازدهار العالمي. والفضاء الإلكتروني الآمن والمفتوح ضروري لريادة الإنجازات الإنسانية وتعزيز المشاركة الديمقراطية، ولكنه ينطوي أيضاً على تحديات جديدة، مثل جرائم الفضاء الإلكتروني، والإرهاب الإلكتروني، والحرب الإلكترونية.

وتصدى لهذه التحديات، أعلنت حكومة جمهورية كوريا في تموز/يوليه ٢٠١٣ عن اتخاذ التدابير الوطنية الشاملة المتعلقة بالأمن الإلكتروني، تحسباً للهجمات الإلكترونية وتعزيزاً لأمن هياكل المعلومات الأساسية التي تُعتبر حيوية.

وترى جمهورية كوريا أن الاتفاق على مجموعة من المعايير الدولية وتدابير بناء الثقة، وبناء قدرات البلدان النامية في مجال الفضاء الإلكتروني، وتعزيز التعاون بين أفرقة التصدي للطوارئ الإلكترونية، هي المجالات الرئيسية التي ينبغي إقامة تعاون دولي فيها.

وفي هذا السياق، تجري حكومة كوريا مشاورات ثنائية منتظمة مع طائفة من البلدان، وتشارك بنشاط في المناقشات الإقليمية والدولية بشأن قضايا الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومؤتمر قمة الأمن النووي، والأمم المتحدة. واستضافت جمهورية كوريا في الآونة الأخيرة مؤتمر سول المعني بالفضاء الإلكتروني يومي ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، بعد المؤتمرين المعقودين في لندن (٢٠١١) وبودابست (٢٠١٢). ورفع ذلك المؤتمر مستوى الوعي بالحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في التصدي للأخطار المتزايدة والتوصل إلى أرضية مشتركة بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالفضاء الإلكتروني. واتفقت البلدان المشاركة على إطار عمل سول لفتح الفضاء الإلكتروني وتأمينه والالتزام بذلك، في إطار الموجز الذي أعده الرئيس.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للرد الوارد من جمهورية كوريا في الموقع

<http://www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity>.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

ترى إسبانيا أن على الحكومات أن تدعم الفضاء الإلكتروني وتكفل أمنه وبقاءه مفتوحا ومتاحا مع الحفاظ في الوقت نفسه على القيم الأساسية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأمن الفضاء الإلكتروني أولوية استراتيجية بالنسبة لإسبانيا. ونتيجة لذلك، اعتمدت إسبانيا في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تمشيا مع استراتيجية شركائها في الاتحاد الأوروبي في ذلك المجال، استراتيجيتها الوطنية لأمن الفضاء الإلكتروني التي تتبع نهجا شاملا لتحقيق ذلك الأمن والتي أنشأت نظاما للتنسيق بين الوزارات، هو المجلس الوطني للأمن الإلكتروني، للتصدي للأزمات عند وقوعها.

وتشمل الاستراتيجية أيضا تدابير للتعاون الدولي، ومشاركة الوكالات ومؤسسات الأعمال، وخاصة التي لها أهمية استراتيجية. ومن عناصرها الرئيسية، أنشطة التثقيف والتوعية الرامية إلى تعميق معرفة المجتمع المدني بقضايا أمن الفضاء الإلكتروني.

وترى إسبانيا أن للأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية في بناء توافق آراء دولي في هذا المجال والتشجيع على إجراء حوار مؤسسي في إطار الأمم المتحدة من أجل ضمان استخدام تكنولوجيا المعلومات في ظروف تتسم بالسلام والأمان. وإسبانيا تؤيد أيضا التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة، لعام ٢٠١٣.

وفي إطار السعي إلى تحقيق ذلك الهدف، نظمت إسبانيا في مدريد في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ اجتماعا بشأن أمن الفضاء الإلكتروني، على مستوى الممثلين الدائمين. وتشارك إسبانيا أيضا في أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفيما يقوم به من أنشطة مع المبادرات الدولية المتصلة بأمن الفضاء الإلكتروني في المنتدى الدولية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومؤتمرات عملية ميريدان بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات. وإسبانيا أيضا دولة طرف في اتفاقية بودابست بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني.

وترى إسبانيا أن على المجتمع الدولي أن يعتمد تدابير في أربعة مجالات من الأنشطة من أجل تعزيز أمن المعلومات على الصعيد العالمي:

- (١) تدابير بناء الثقة: بما في ذلك الشفافية وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات؛
 - (٢) القانون الدولي: على المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل خاص مواصلة النظر في كيفية تفسير مبادئ وقواعد القانون الدولي وتطبيقها في الفضاء الإلكتروني؛
 - (٣) التعاون الدولي: تحسين قنوات الاتصال في حالة الحوادث وتحسين آليات التعاون بين الشرطة والسلطات القضائية وزيادة المرونة في تلك الآليات؛
 - (٤) بناء القدرات: ينبغي تقديم المساعدة في بناء القدرات إلى البلدان التي تحتاج إلى ذلك، على الصعيد الثنائي وفي إطار المنظمات الدولية.
- ويمكن الاطلاع على النص الكامل للرد المقدم من إسبانيا في الموقع <http://www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity/>.

السويد

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤]

يولد تطوير الفضاء الإلكتروني فرصا غير محدودة تقريبا، ولكن ينبغي التعامل بشكل مناسب ومن خلال التعاون الدولي مع الشواغل الأمنية التي يثيرها استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبمرور الزمن تطوّرت الأعمال الرامية إلى وضع استراتيجية وطنية لأمن المعلومات في السويد، وتسعى الحكومة حاليا إلى وضع استراتيجية وطنية في مجال أمن الفضاء الإلكتروني. وقامت اللجنة السويدية للدفاع مؤخرا بتقييم حالة أمن الفضاء الإلكتروني وتدابير الدفاع عن ذلك الفضاء، وشددت على الحاجة إلى تعزيز قدرات السويد في مجال الأمن الإلكتروني.

وتشارك السويد وتساهم بنشاط في مختلف المنتديات الدولية الخاصة بالفضاء الإلكتروني وتسعى في الوقت نفسه إلى إجراء حوارات ثنائية وإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالفضاء الإلكتروني، بما في ذلك في منطقة بلدان الشمال والبلطيق. وتركز السويد بصفة خاصة على تعزيز حقوق الإنسان في الفضاء الإلكتروني، وعلى النموذج القائم على تعدد

أصحاب المصلحة في إدارة الإنترنت، وكذلك على الحاجة إلى مبادئ أساسية تسترشد بها أنشطة المراقبة الدولية.

وتدعو السويد إلى اعتماد سياسة متسقة داخل الاتحاد الأوروبي في مجال الفضاء الإلكتروني استناداً إلى قيم الاتحاد ومصالحه الأساسية. ومن التطورات الهامة التي حدثت، اعتماد استراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة في مجال الأمن الإلكتروني في عام ٢٠١٣. وكانت السويد من المبادرين إلى إنشاء الائتلاف من أجل حرية الاتصالات الشبكية، وهو مجموعة ملتزمة بالنهوض بحرية الإنترنت في جميع أنحاء العالم. واستضافت السويد لثلاث سنوات متتالية منتدى ستوكهولم للإنترنت، وهو مؤتمر يجمع بين العديد من أصحاب المصلحة ويهدف إلى تعميق المناقشات حول حرية الإنترنت والتنمية العالمية. وكانت السويد ضمن مجموعة البلدان الأساسية التي قدّمت قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٢٠ (٢٠١٢) الذي أكد فيه المجلس حق الأفراد في التمتع على الإنترنت بنفس الحقوق التي يتمتعون بها خارجها. وعرضت السويد على مدى ثلاث سنوات متتالية بيانات مشتركة في اللجنة الأولى للجمعية العامة تؤكد في جملة أمور الحاجة إلى صون حقوق الإنسان والنظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن الدولي من زاوية مختلف أصحاب المصلحة. وساهمت السويد أيضاً بنشاط في اعتماد المجموعة الأولى من تدابير بناء الثقة التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف الحد من مخاطر نشوء نزاعات تتصل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة الشفافية، وشددت بشكل خاص على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

وينبغي بذل جهود على الصعيد العالمي لصوغ مبادئ أساسية يُسترشد بها في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي العلاقات الدولية في الفضاء الإلكتروني؛ وفيما يلي بعض المفاهيم الأولية المقترحة لتحقيق ذلك: ينبغي للمجتمع الدولي، بمن فيه جميع الأطراف المعنية، التعاون في بذل جهود عملية لتعزيز الفضاء الإلكتروني، ويمكن أن يشمل ذلك وضع مجموعة من معايير أو قواعد السلوك الطوعية للأنشطة الدولية في مجال الفضاء الإلكتروني. وعلى الجهات الفاعلة العالمية أن تتعاون في وضع تدابير لبناء الثقة من أجل زيادة الشفافية والقابلية للتنبؤ، والحد بالتالي من مخاطر الصراعات أو التصورات الخاطئة في الفضاء الإلكتروني.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للرد الوارد من السويد في الموقع التالي

<http://www.un.org/disarmament/topics/informationsecurity/>